قـــرارات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٧١٨ لسنة ٢٠٠٢

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية ؛

وبناء على ماعرضه وزير الثقافة ؛

قـــــرر :

(المادة الأولى)

تعتبر أرضًا أثرية الأراضى المملوكة للدولة والمعروفة بوادى الحمامات طريق قفط/ القصير بمحافظة البحر الأحمر بعرض ١٠٠م عبارة عن - ٥م عرض على جانبى الطريق بطول ٦ كيلو من علامة الكيلو ٨٠ وحتى علامة الكيلو ٨٦ والموضح الحدود والمعالم بالخريطة المساحية والمذكرة الإيضاحية المرفقتين .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١١ صفر سنة ١٤٢٣ هـ

(الموافق ٢٤ أبريل سنة ٢٠٠٢م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ عاطف عبيد

وزارة الثقافة

مـذكـرة

للعرض على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

تنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه : «تعتبر أرضًا أثرية الأراضى المملوكة للدولة التى اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون أو التى يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة ....» .

والموقع المراد ضمه يعرف باسم وادى الحمامات طريق قفط / القصير - محافظة البحر الأحمر وهذا الموقع عرضه ١٠٠م بواقع ٥٠م على جانبى الطريق من علامة الكيلو ٨٠ حتى علامة الكيلو ٨٦ بطول ٦ كم .

وتعتبر تسمية وادى الحمامات تسمية جيولوجية نسبة إلى نوعيات الصخور البركانية المنحولة الموجودة هناك ؛ وقد استقلت هذه المنطقة عبر عصور عديدة من مراحل التاريخ المصرى ويتضح ذلك من الحيوانات المختلفة الموجودة على الطريق فى نهاية الوادى من جبال ووعول وماعز ثم توالت بعد ذلك عصور ما قبل الأسرات ومناظر للمراكب والسفن وهى من رموز نهر النيل .

أما عن التاريخ الفرعونى فنجد خراطيش ملكية واضحة على يمين ويسار الطريق للملك خوفو ؛ بيبى الأول وغيرهم وكلها مصورة فى لوحات تذكارية سجلتها قوافل وحملات التعدين والتحجير التى قامت بقطع الأحجار من محاجر وادى الحمامات ؛ كما يوجد بعض النصوص الهيروغليفية ؛ كما يوجد العديد من المناظر للملوك والآلهة المصرية ؛ كما احتوت المنطقة على كتابات لاتينية ويونانية ؛ كما يوجد أيضًا كتابات متأخرة مثل الهيراطيقية .

وإذ وافقت اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٥ على الضم .

لذلك يتشرف وزير الثقافة برفع مشروع القرار المرفق للتفضل بالنظر - وعند الموافقة - بإصداره .

تحريراً فى ٢٠٠٢/٤/٣٦

وزير الثقافة

فاروق حسنى